وزارة التخطيط
والمتابعة والإصلاح الإداري

كلمة الأستاذة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد

وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ومحافظ جمهورية مصر العربية في البنك الإسلامي للتنمية

في افتتاح

الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

مراكش – المملكة المغربية، 5 و6 من ابريل 2019

معالي الأستاذ/ محمد بنشعبون

وزير الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية الشقيقة ورئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية للدورة الحالية الرابعة والأربعين

معالي الدكتور/ بندر محمد حمزة حجّار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

معالي السادة الوزراء المحافظون والمحافظون المناوبون

السيدات والسادة الحضور الكريم ...

يطيب لي في البداية أن أتوجـه بجزيل الشكر والامتنان للمملكة المغربية الشقيقة قيادةً وحكومةً وشعباً على استضافتهم الكريمة لاجتماعاتنا اليوم، وما لمسناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، والتي نعهدها دائماً من الشعب المغربي، فالمغرب الشقيق بشعبه وتاريخه وحضارته له مكانة خاصة لدينا جميعاً، فخالص تمنياتنا لأهلنا في المغرب بدوام التقدم والازدهار، والشكر موصول لمعالي الدكتور/ بندر حجّار رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وللعاملين كافة بإدارة البنك، والقائمين على الإعداد والتنظيم الجيد لاجتماعات مجلس المحافظين.

السيدات والسادة

نجتمع اليوم في وقت يشهد فيه العالم أجمع متغيرات سياسية واقتصادية متسارعة وشديدة الدقة القت بظلالها على الاحتياجات والتحديات التنموية في مختلف دول العالم، وفي مقدمتها الدول الأعضاء في مجموعة البنك، والتي تسعى العديد منها في ظل هذه التحديات إلى بذل الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة

والمستدامة وفقاً لأجندة وطنية تتسق مع الأهداف الأممية التي تضمنتها خطة التنمية المستدامة 2030، فتواجه الجهود والخطط الوطنية حاجة ملحة لمواكبة المتغيرات التنموية المتسارعة، ويأتي أهمها فيما نشهده من تحولات تكنولوجية، والاتجاه إلى الدخول في طور جديد من الثورة الصناعية؛ فيما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة، وما تفرضه من فرص وتحديات لعل أبرزها؛ التغير المستمر في أساليب الإنتاج والأهمية النسبية لعناصره، والاحتمالات المتزايدة لاختفاء وظهور أنماط جديدة من الوظائف، بما يقتضي من دولنا، والتي تتميز بكونها مجتمعات شابة ترتفع فيها نسبة الشباب أو من هم في الفئة العمرية بين 15 و 30 عامًا، أن تعمل على استيعاب هذه التحولات وحسن التعامل معها، والسعي لخلق المزيد من فرص التشغيل المناسبة لأفواج المنضمين لأسواق العمل سنوياً والمقدرة أعدادهم بنحو 100 مليون نسمة بمعدل 10 مليون نسمة سنويًا حتى عام 2030.

وتظل قضية تمويل التنمية أحد أهم المحددات لمدى قدرة الدول على السير قدماً في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية المستدامة، فلعلكم تتفقون معي أن أهم ما يجمع خطط وبرامج تحقيق التنمية، سواء في إطارِ أممي من خلال خطة التنمية المستدامة 2030، أو في إطار وطني، هو حاجتها الماسة لتوفير التمويل وتعبئة الموارد اللازمة، وما يقتضيه ذلك من عقد شراكات فاعلة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير الاحتياجات التمويلية المتزايدة، والتي تتفاوت التقديرات بشأنها، إلا أنها تُجمع على الانتقال من الحديث عن المليارات إلى تريليونات الدولارات لتمويل برامج تحقيق التنمية، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم الاحتياجات التمويلية لكافة دول العالم لتلبية أهداف التنمية المستدامة تتراوح بين 5 – 7 ترليون دولار سنوياً حتى عام 2030، في حين قُدرِت فجوة التمويل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في دولنا الشقيقة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنحو تريليون دولار.

وفي هذا الإطار نؤكد اشادتنا بالنموذج التنموي الشامل الذي يتبناه البنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك، والذي يضم كل الشركاء من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات، كما نؤكد أهمية دور البنك في تكوين سلاسل القيمة، وكذلك دوره المهم في تشجيع القطاعات التي تتمتع فيها دولنا الأعضاء بميزة تنافسية، فهذا النهج التشاركي نراه هو الأنسب وطنيًا وإقليميًا وعالميًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو ما أكدته الأهداف الأممية لخطة التنمية المستدامة 2030 من خلال الهدف (السابع عشر) بضرورة "تعزيز وسائل التنفيذ وتفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".

لذا، ندعو البنك الإسلامي للتنمية بمؤسساته الأعضاء متنوعة النشاط، لمواصلة العمل على هذا النهج في تنفيذ الاستراتيجية العشرية للبنك، وباستمرار الشراكة التنموية الفاعلة مع المؤسسات المالية الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية، وكذلك الشراكة مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية الأخرى لتوفير تمويلات مشتركة للاحتياجات التمويلية الضخمة التي تتطلبها مشروعات التنمية خاصة مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحقيق الربط الإقليمي وتيسير التجارة البينية والاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء وتحقيق النمو المستدام.

السيدات والسادة،

تواصل الدولة المصرية جهودها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال استراتيجية وطنية وطموحة متمثلة في رؤية مصر 2030، والتي تحظى بدعم ومساندة كاملة من القيادة السياسية، وتتسق هذه الرؤية مع الأبعاد التنموية الأممية الثلاثة؛ البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، كما تمثل هذه الرؤية الإطار العام المنظم لخطط وبرامج العمل المرحلية خلال السنوات المقبلة، وحرصت مصر على أن يكون إعداد وصياغة وتنفيذ هذه الرؤية من خلال شراكة مجتمعية شاملة تضم إلى جانب الحكومة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية كافة.

وقد جاء في هذا الاطار تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأته مصر في نوفمبر 2016، ويتضمن إلى جانب سياسات التثبيت وتحرير سعر الصرف، إجراءات للإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، كما تضمن البرنامج اتخاذ العديد من الاصلاحات التشريعية والمؤسسية بإصدار حزمة من القوانين والتشريعات من بينها: قانون التراخيص الصناعية، وقانون الاستثمار الجديد، والتي تهدف جميعها إلى تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، كما تعمل الدولة المصرية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام من خلال تكثيف الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية وتحسين جودتها بتنفيذ عدد من المشروعات القومية الكبرى من بينها: مشروع الشبكة القومية للطرق، ومشروعات قطاع الطاقة بالتوسع في مشروعات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة، بالإضافة إلى مشروع تنمية محور قناة السويس، والذي يعد أحد المشروعات الاستراتيجية لمصر والعالم، إلى جانب إقامة المناطق الصناعية، والمدن الجديدة؛ ومن بينها إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة وغيرها من المشروعات القومية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي.

ويتوازى مع ذلك العمل على تطوير منظومة التخطيط في مصر سعيًا لرفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام وتعظيم الاستفادة من الموارد المالية المتاحة، وذلك بالتوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية للدولة، مع تنفيذ خطة شاملة لحوكمة وإصلاح الجهاز الإداري للدولة المصرية، والتحول إلى مجتمع رقمي، وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وتحقيق الشمول المالي بهدف زيادة كفاءة السياسات النقدية والمالية وتسهيل التسويات المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتهيئة البيئة والمناخ الداعم للمنافسة والاستثمار وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وقد حققت هذه الإصلاحات والجهود نجاحات ملموسة حظيت بإشادة المؤسسات الدولية في ضوء النتائج والمؤشرات الإيجابية لهذه الإصلاحات بتحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو تصاعدية وصلت في النصف الأول من العام الجاري 5,5% وهو أعلى معدل نمو يحققه الاقتصاد المصري منذ عشر سنوات، وبما يفوق معدلات النمو المحققة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة، بالإضافة إلى انخفاض معدل البطالة إلى 9.9% مقارنة بـ 13.2% في عام 2014/13.

السيدات والسادة،

ندرك تماماً أن ما حققناه من نتائج ومؤشرات إيجابية ما هو إلا بداية لمسيرة طويلة من العمل الجاد الا اننا لدينا عزم أكيد على المضي قدمًا استكمال هذه المسيرة، كما ندرك أيضاً أن كل ذلك لم يكن ليتحقق الا بوجود شراكة فاعلة بين كافة الأطراف من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى جانب مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والدولية، والتي يأتي في مقدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فمصر التي تعتز بكونها من الأعضاء المؤسسين للبنك الإسلامي للتنمية، تعتز أيضاً بالشراكة التنموية المتميزة مع مجموعة البنك على مدار أربعة عقود ونصف، والتي أثمرت حتى الآن عن تمويل 258 مشروعاً بقيمة 11,64 مليار دولار منها 190 مشروع اكتملت، و60 مشروعاً جاري تنفيذها تبلغ قيمتها 2,75 مليار دولار تغطي مختلف مجالات التنمية أهمها قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والتمويل والزراعة والصحة والتعليم ..

ويعمل الجانبان على مواصلة هذا التعاون الثمر وهذه الشراكة الفاعلة من خلال تنفيذ اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين جمهورية مصر العربية والبنك الإسلامية للتنمية للفترة من عام 2019 إلى 2021 والتي تم التوقيع عليها في القاهرة في أكتوبر الماضي،

وتتضمن تقديم تمويلات بنحو 3 مليارات دولار لعدد من المشروعات في مجالات تنموية تحظى بأولوية لدى الحكومة المصرية خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، كما وقع الجانبان في أكتوبر الماضي أيضاً اتفاق إنشاء مقر إقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في القاهرة، وتم بالفعل اتخاذ الاجراءات التنفيذية لتفعيل هذا الاتفاق بما يعطي دفعة قوية لنشاط البنك ويعزز الدور التنموي للمؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك ليس في مصر فقط بل في دول الجوار العربي والإفريقي.

ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أتوجه – مجدداً – بالشكر والتقدير لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على الإعداد والتنظيم الجيد لهذه الاجتماعات، كما أكرر شكري وامتناني للمملكة المغربية الشقيقة على استضافتها الكريمة لاجتماعاتنا اليوم، مع تمنياتي لكم جميعاً بدوام التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...